

السعادة حول العالم.. ما الجديد؟



«قد يبدو الحديث عن السعادة هذه الأيام ضرباً من الترف أو حديثاً خارج السياق. وكيف لا واليؤس يضرب منطقتنا كالإعصار، ووافرُ الحظ من أدرك لقمة العيش كفاف يومه ولم يُمطّر لركوب الصعب بحثاً عن أمان مفقود ومستقبل كريم. لكن قراءة متأنية في تقرير السعادة العالمية الثالث قد تغير النظرة المتشائمة قليلاً وتفتح باباً جديداً للأمل.

شكل صدور تقرير السعادة العالمية الأول في عام 2012 نقطة تحول في الجهد الأممي المشترك والساعي لحياة أفضل، فقد استقى التقرير معلوماته آنذاك من مصادر متعددة كان أبرزها نتائج الدراسات والاستبيانات التي أجرتها مؤسسة غالوب (Gallup) في 156 دولة حول العالم، وقد لقي التقرير عند صدوره اهتماماً واسعاً وجاوز عدد قرائه حاجز المليون واستمر نجاحه عام 2013 مع إصداره الثاني الذي رعته شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) التابعة للأمم المتحدة. وقد قطع العالم منذ ذلك الوقت شوطاً واسعاً في هذا المصمار، حيث تزايد استخدام مؤشرات هذا التقرير للدلالة على مستوى التقدم الاجتماعي في بلد ما، كما ازداد عدد الحكومات التي تلجأ إلى بياناته عند وضع سياساتها العامة، إضافة إلى أنه بُدئ بالنظر جدياً إلى بحوث السعادة (Happiness) والرفاه (being-Well) الاجتماعي كمرشد في مجال تقديم الخدمات العامة وتقييم أدائها. ويشكل عام 2015 محطة مهمة في هذا المسار، إذ يُتوقع لمنظمة الأمم المتحدة أن تتبنى أهداف التنمية المستدامة (SDGS) التي يُؤمل أن تُبصر المجتمع الدولي بأنماط للتنمية أكثر شمولاً ودواماً من ذي قبل.

وقد نُحِتَ مصطلح "التنمية المستدامة" ليُعَدِّر عن مفهوم نظري يقضي بتمكين المجتمعات المختلفة من العمل على تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبما أن محاولة تحسين الناتج القومي الإجمالي بطريقة غير متوازنة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية الملحة غالباً ما ينتقص من سعادة المجتمع ومن رفاه أفرادها، فقد تمت صياغة أهداف التنمية المستدامة لتساعد البلدان المختلفة على تحقيق أهدافها المتنوعة في تناغم أفضل، ولتصل إلى مستويات أعلى من الرفاه المنشود. كما أن شبكة (SDSN) التي صدرت التقرير حرصت على تضمينه أدوات ومؤشرات كمية لتساعد على ترشيد التقدم نحو هذه الأهداف وقياس ما تحقق منها.

أما الفصل السادس فيتناول قضية السعادة لدى الأطفال واليا فعين والعوامل المؤثرة فيها وعلى رأسها الأسرة والمنظمات المجتمعية (وأهمها المدرسة). ويتحدث التقرير عن ثلاثة مؤشرات تحدد تطور الطفل ومستقبل سعادته، وهي الانفعالات والسلوك والتحصيل الدراسي، ويجادل بأن "تطور الأطفال العاطفي (أو الانفعالي) هو أهم المؤشرات على مستوى سعادتهم لاحقاً"، أما المؤشر الأكاديمي - وخلافاً للشائع - فهو الأقل دلالة. ويركز التقرير على آثار الأمراض النفسية ووجوب الوقاية منها وعلاجها، ففي العالم ما يزيد على 200 مليون طفل يعانون أمراضاً نفسية تستدعي علاجاً، لكن معظمهم لا يحصلون عليه. ومن المؤسف أن العالم العربي (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما يشير إليها التقرير) يعاني أكثر من غيره في هذا المجال.

الجانب القيمي:

ويتعمق الفصل السابع في نقاش الجانب الأخلاقي والقيمي للمسألة، ويبحث في التآزر المجتمعي، والدور الذي يلعبه في سعادة الأفراد وانعكاس ذلك على دورة الحياة الاقتصادية. ويُرْجِعُ التقرير جذور المشكلة إلى عيوب منهجية تتبدى في النظرة الفلسفية التي ترى الإنسان كائناً أنانياً تحدوه دوماً مصالحه الفردية ولا شيء غيرها، وفي مقولة "المؤسسات الناجحة بحق" هي تلك التي تزيد من أرباحها باستمرار"، وفي التعريف المختل للقيمة (Value) الذي يربطها بالجانب الاقتصادي للمسألة فحسب. ودلل التقرير على ذلك بنجاح نموذج الاقتصاد الأهلي الإيطالي الذي يؤكد صيغة تبادل المنفعة بين الفرد والمجتمع. وأورد في هذا السياق دراسات علمية بيّنت أهمية العلاقات الاجتماعية الإيجابية في تعزيز السلوك الرافد للاقتصاد والباعث على السعادة.

ويستفيض الفصل الثامن في مناقشة مسألة الاستمرار في رأس المال المجتمعي، إذ يعتمد رفاه الأفراد بشكل كبير - كما يرى التقرير - على سلوكهم المالي للمجتمع (social-Pro) وهو ما يعني اتخاذهم قراراتٍ تفيد المصلحة العامة حتى لو تعارضت على المدى القصير مع دوافعهم الأنانية. فالحياة تعج بالمواقف التي تضع الحوافز الفردية أحياناً في تناقض صارخ مع المصالح العامة، في مثل هذه الحالات تصبح أنماط السلوك المالي للمجتمع - كالصدق والإحسان والتعاون - طريقاً معبداً لأفضل النتائج. كما يناقش هذا الفصل مسارات مختلفة لتنمية رأس المال الاجتماعي كالارتقاء بالتعليم وإقرار لوائح للسلوك المهني المقبول واتباع سياسات عامة تحقق عدالة أكبر في توزيع المنافع المجتمعية.

كلمة أخيرة:

باختصار، يبدو الجانب الاجتماعي حاضراً بقوة في كل فصول التقرير، فجميع معايير الرفاه ومقاييس السعادة التي يتبناها تتأثر بشدة بجودة المؤسسات الاجتماعية المحيطة بالفرد (كالأسرة والأصدقاء). ويشدد التقرير أيضاً على أن توافر مدخلاتٍ اجتماعية جيدة كالثقة والتعاطف والشعور بالأمان يُثْري حياة الأمم والأفراد على السواء، وأنّه عندما تتجذر هذه العوامل جيداً تصبح المجتمعات أكثر مرونة واحتمالاً للمصاعب ويمكن عندها حتى للكوارث أن تزيد من تماسك المجتمع وشعور أفرادها بالسعادة.

ويكمن التحدي القائم أمام المهتمين وصناع القرار - وفق التقرير - في ضمان اعتماد سياسات تعزز من النسيج الاجتماعي، وفي إيلاء اهتمام أكبر لمستويات الرفاه الفردي وتنمية مصادره، وفي التعاطف الصادق والشعور العالي بالمسؤولية تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية. ▶

